

(مقال) (Article)

السياسة الخارجية الألمانية تجاه التمدد الفرنسي في المغرب (١٩٠٧-١٩٠٩)

م.م. هبة محمد إبراهيم اليساري

جامعة بابل / كلية التربية الأساسية / العراق

German Foreign Policy Towards French Expansion in Morocco (1907-1909)

Asst. Lec. Hiba Mohammed Ibrahim Alyasari

University of Babylon\ College of Basic Education\ Iraq

bas445.heba.mohammed@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: سياسة، خارجية، ألمانيا، فرنسا، المغرب.

Keywords: foreign policy, Germany, France, Morocco.

Abstract

German foreign policy regarding French influence in Morocco between 1907 and 1909 was characterized by constant fluctuation between threats and conciliation. This policy was driven primarily by a desire to secure economic gains—even at the expense of Morocco's sovereignty and independence. Consequently, Germany avoided direct military confrontation with France, focusing instead on safeguarding its own economic and commercial interests in Morocco.

المخلص

اتسمت السياسة الخارجية الألمانية تجاه النفوذ الفرنسي في المغرب خلال المدة الممتدة من (١٩٠٧-١٩٠٩م) بحالة من التقلب المستمر بين التهديد والمهادنة، إذ لم تكن هذه السياسة إلا رغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية حتى وإن كانت على حساب سيادة المغرب واستقلاله، لذا تجنبت ألمانيا الصدام العسكري المباشر مع فرنسا، وعملت على حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية في المغرب.

السياسة الخارجية الألمانية تجاه التمدد الفرنسي في المغرب (١٩٠٧-١٩٠٩)

شهدت العلاقات الدولية في مطلع القرن العشرين صراعاً كبيراً بين القوى الاستعمارية لتقاسم مناطق النفوذ في دول العالم المختلفة، وكان المغرب محط أنظار هذه الدول وخاصة فرنسا وألمانيا، إذ حاولت فرنسا بسط سيطرتها الفعلية على الأراضي المغربية، إلا أن الغريب في الأمر هو موقف ألمانيا تجاه هذه المحاولات الفرنسية، إذ اتسم موقفها بالحياد تارة، والتردد تارة أخرى، ولم تبدي أي معارضة فعلية من هذا التدخل الفرنسي، وقد تجلّى هذا الموقف بوضوح عندما نقلت صحيفة الفيغارو الألمانية أن ألمانيا لا تعترض على التحركات الفرنسية التي بررتها باريس برغبتها في التأثير لمواطنيها وحمايتهم، وهذا ما أكدته الخارجية الألمانية للسفير الفرنسي بأن الحكومة الألمانية تلتزم خط الحياد تجاه الإجراءات الفرنسية، وقد استغلت فرنسا هذا التراخي لترسيخ أقدامها في المنطقة. ومن الجدير بالذكر، أن المتتبع للسياسة الخارجية الألمانية يجد أن الحكومة الألمانية لم تكن في يوم من الأيام ترغب في الدفاع عن استقلال المغرب، ولم تكن رافضة لبسط السيطرة الفرنسية عليه، لكنها في الوقت نفسه كانت تطالب بحماية مصالحها الاقتصادية، إذ أبدت استعدادها التام للتخلي عن منافسة فرنسا في المغرب إذا ما

حصلت على تعويض إستعماري ملائم في مناطق أخرى من العالم، لذلك تجنبت ألمانيا إعلان أي تأييد رسمي للمقاومة المغربية آنذاك، واكتفت بتقديم النصائح والمساندة للمغاربة بسرية تامة.

إلا أن هذا التراخي في سياسة ألمانيا الخارجية سرعان ما تغير بشكل جذري، وذلك بعد احتلال فرنسا لمدينة الدار البيضاء في سنة (١٩٠٧م)، إذ شعرت برلين بالصدمة نتيجة لهذا الاحتلال، وشنت الصحافة الألمانية حملة إعلامية كبيرة ضد هذا التدخل الفرنسي في المغرب، وحذرت وسائل الإعلام الألمانية من هذا التدخل العسكري الفرنسي بأعتباره يتنافى جملةً وتفصيلاً مع ميثاق الجزيرة الخضراء لسنة (١٩٠٦م) والذي يضمن سيادة المغرب ووحدته، كما وجهت وسائل الإعلام الألمانية أيضاً انتقادات لاذعة لتأييد الصحافة البريطانية لهذا التدخل الفرنسي في المغرب، واعتبرت أن هذا التأييد يهدف إلى تشجيع النزعة القومية الفرنسية لتحويل المغرب إلى مستعمرة فرنسية على غرار الجزائر وتونس، وبالتالي إقصاء ألمانيا نهائياً من شمال إفريقيا.

وبلغ التوتر الدبلوماسي بين ألمانيا وفرنسا ذروته عندما أقدمت القوات الفرنسية على اعتقال أحد موظفي القنصلية الألمانية بتهمة مساعدة جنود ينتمون للفرقة الأجنبية على الفرار؛ فقبض عليه ورفعت الشكوى إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، ونتيجة لهذه التطورات وفشل سياسة التهديد مع فرنسا أدركت الخارجية الألمانية أن سياسة التهديد مع فرنسا لم تعد تجد نفعاً، وبناءً على ذلك عمدت ألمانيا على تغيير سياستها الخارجية مع فرنسا من خلال التخلي عن الصدام المباشر معها ومحاولة التقرب وكسب ود باريس بغية الوصول إلى اتفاق شامل، وهذا ما رحبت به الحكومة الفرنسية، إذ كانت هي الأخرى تمنى النفس في التخلص من المعارضة الألمانية وفرض سيطرتها ونفوذها السياسي على المغرب، وقد مهدت هذه الرغبة المشتركة بين ألمانيا وفرنسا إلى اتفاقية (شباط ١٩٠٩م) والتي تعهدت من خلالها ألمانيا بتخليها التام عن الشأن السياسي المغربي، مقابل حصولها على ضمانات قانونية تحمي شركاتها ومصالحها الاقتصادية وحرية التجارة والاستثمار في المغرب.

وهكذا، يتضح أن سياسة ألمانيا الخارجية تجاه المغرب (١٩٠٧-١٩٠٩م) كانت تعتمز من خلاله الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، إذ تجنبت الصراع العسكري المباشر مع فرنسا مضحية باستقلال المغرب وسيادته، وجاءت اتفاقية (شباط ١٩٠٩م) لتكرس هذه التوجه النفعي بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستثمارية.

قائمة المصادر والمراجع

١. علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية من (١٨٥١-١٩٤٧م)، وزارة الثقافة والاتصال، المغرب، ١٩٩٩م.
٢. محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩م.
٣. فهيمه بوسيليت، التنافس الأوربي على المغرب الأقصى (١٨٨٠-١٩١٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة لدى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، ٢٠١٦م.